

رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري

فضيلة تكور

لقد أصبحت الوثيقة الأرشيفية أساس تكوين الذاكرة الجماعية في المجتمعات الحديثة، لكونها توفر المادة الأولية لتنمية المجال المعرفي والثقافي وتطوير البحوث العلمية المتخصصة.

وتمثينا لهذا الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية، عملت الجزائر المستقلة على إنشاء مركز الأرشيف الوطني الذي جعل من مهامه الأساسية تكثيف الجهود لحماية هذا الإرث الثقافي، ومن واجباته الأولى توفير الإمكانيات المادية والظروف الملائمة للباحثين.

يتوفر مركز الأرشيف الوطني على أرصدة غنية ومتنوعة، ومن أهمها ما يتصل بالفترة العثمانية، فالوثائق التي تعود إلى تلك الفترة تقدم للباحث معلومات تتعلق بالوضع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والحياة الثقافية والروحية، وهي في أغلبها تتصل بموضوع الوقف بتعدد مؤسساته وباختلاف أصنافه.

تشتمل وثائق الأوقاف بمركز الأرشيف الوطني على ثلاث مجموعات رئيسية تضم في مجملها 13583 وثيقة. المجموعة الأولى خاصة بالوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة زاد (Z)، وهي عبارة عن عقود شرعية متعلقة بالأموال المحبسة (وقفات)، ووثائق أخرى خاصة بالأحكام القضائية المتصلة بالأوقاف وعددها الإجمالي 13000 وثيقة. أما المجموعتين الأخريين من رصيد الفترة العثمانية فهما سجلات بيت المال ودفاتر البايليك وتشتمل على 583 دفترا، تتعلق مادتها بقضايا وإعلانات ودائع بيت المال وشؤون سبل الخيرات وضبط حالة الأملاك العقارية (الأراضي المحبسة على مختلف المؤسسات الخيرية)، مع تحديد مقدار عنائها وكيفية التصرف فيها.

Les documents du Waqf de l'époque ottomane dans les archives algériennes

Fadela TAKOUR

Le document d'archives est à la base de la reconstitution de la mémoire collective dans les sociétés contemporaines car il fournit un matériau de première main pour le développement des connaissances et des travaux scientifiques spécialisés.

Consciente de l'importance des archives, l'Algérie indépendante s'est dotée d'un Centre national des archives qui intensifie les efforts de préservation de cette composante du patrimoine culturel et met en place des conditions adéquates pour les chercheurs:

Le Centre national des archives dispose de fonds riches et diversifiés datant de l'époque ottomane, utiles pour les recherches d'histoire sociale, économique, culturelle

et spirituelle. La majorité des documents de cette époque concerne les biens waqfs et les institutions qui en avaient la charge.

Les documents du waqf du Centre national des archives sont au nombre de 13583 documents et se répartissent en trois groupes:

Le premier est celui des documents de mahkama (groupe Z). Ses 13000 documents sont des contrats de waqf (waqfiat) et des actes de jurisprudence relatifs aux waqfs.

Les deux autres groupes sont ceux du beït-ul-mal et du beylik formant 583 registres. Ces documents concernent les aides du beït-ul mal et les biens dont il avait la charge, les affaires de la fondation de Soboul el-Khaïrat, un inventaire des biens waqf fonciers dévolus à différentes institutions, avec des précisions sur la valeur de leur âna et leur mode de gestion.

○ رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني الجزائري

فضيلة تكور

مما لا شك فيه أن المجتمعات الحديثة قد أدركت أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الوثيقة الأرشيفية كمصدر أساسي في بناء وتطوير الذاكرة الجماعية، وفي تنمية المجال العلمي والمعرفي الذي تتطلبه البحوث العلمية، ونظرا لذلك قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مركز الأرشيف الوطني وجعل من مهامه تكثيف الجهود لحماية الإرث المتبقي من ماضينا والإستفادة منه في تسيير شؤون الحاضر والتخطيط للمستقبل. وهذا لا يتأتى إلا توفير وتسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية الممكنة لاستخلاص المادة الخام للباحثين.

ومن بين الأرصدة الهامة التي يحتفظ بها الأرشيف الوطني ذات القيمة الاجتماعية، والاقتصادية والدينية، نجد رصيد الفترة العثمانية، والذي من خلاله يمكن إستخلاص معلومات هامة تعكس لنا الطابع الاجتماعي،

والنشاط الإقتصادي والتطور التاريخي للأمة الجزائرية، ومن بين أهم المواضيع التي تتضمنها هذه الوثائق نجد موضوع الأوقاف ونظرا للأهمية التي إكتسبتها الأوقاف في المجتمع الجزائري لا سيما في أواخر القرن الثامن عشر (18) وهذا ما سمح بالبقاء على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ ثرواتها من الضياع، وحفظ مقومات الأمة وفي مقدمتها الشعائر الدينية، لكن للأسف تعرضت هذه الظاهرة الحضارية إبان الإستعمار الفرنسي للتدمير، فقد خربت هذه الأوقاف وسخرت لخدمة أغراضه ومصالحه الخاصة، وحديثنا هذا جاء في نطاق التذكير حتى لا ننسى أنه هناك جزء هام من تراثنا القيم قد خرب واندرس وضاع من جراء الممارسة الإستعمارية، وهذا ما دفعنا اليوم إلى محاولة إحياء هذه الثروة المفقودة وذلك بتجميع ما تفرق والبحث عما ضاع هنا وهناك قصد حصرها، وبذلك يمكن إسترجاع الجوهرة المفقودة «الوقف» إلى مكانها المطلوب في المجتمع بحفظها وتبليغها لجيل اليوم بأيسر السبل.

وفي هذا الإطار يتوفر مركز الأرشيف الوطني على مجموعتين من الوثائق التي يتصل موضوعها بقضايا الأوقاف الإسلامية بمجموع يقدر بـ 13583 وحدة تتمثل في: المجموعة الأولى تخص الوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة Z والتي تتألف من 151 علبة أغلبها عقود شرعية للأوقاف وأحكام قضائية مسجلة في هذا المجال ومن خلال هذه الوثائق يمكن إستخلاص المعلومات التالية:

- طبيعة الوقف إذا كان أرضا زراعية أو ملكية عقارية بالمدينة.

- المكان الذي يوجد به الوقف حسب المحدود المتعارف عليها آنذاك.
- نوع الوقف إذا كان خاص (أهلي) أو عام (خيرى).
- وما طرأ على الوقف إذا من تغييرات وإصلاحات أو ترميم أو مبادلة أو كراء مع العلم أن عدد هذه الوثائق الاجمالي يقدر بحوالي 13000 وحدة، وأن بعضها يعود لفترة سبقت الوجود العثماني بالجزائر.
- أما المجموعة الثانية تحتوي على سجلات بيت المال والبايليك والمال، تتضمن المواضيع التالية:
- القضايا المتعلقة بالأوقاف في شكل قوائم.
- مقدار الدخل السنوي للأوقاف.
- متولي الوقف (الحبس).
- المنتفع بالوقف (الحبس).
- وبعض قضايا الوقف المتعلقة ببيت المال.
- أما ما يمكن إستخلاصه من معلومات من هذه السجلات فيما يتعلق بالوقف، فبالإضافة إلى المعلومات الخاصة هناك إشارة إلى:
- إسم الحبس (الواقف).
- إسم الحبس عليه والمنتفع بالحبس.
- إسم الموظف الوكيل الذي يتكفل برعاية الحبس.
- ونذكر على سبيل المثال الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين التي تشتمل على 175 سجلا من مجموع 583، وتتعلق بجميع أنواع الوقف

مثل: حوانيت، أراضي زراعية، جنات «بساتين» بيوت ...، ونجد أغلب أوقاف الحرمين هذه في المدن التالية: الجزائر العاصمة، المدية، مليانة، شرشال، مستغانم، بلدية ...، بالإضافة إلى أصناف الأوقاف المذكورة سابقا، هناك سجلات تحتوي على بيانات خاصة بكراء الأماكن الموقوفة والمصاريف المتعلقة بها..

في الأخير حرصا منا على نقل هذه المعلومات إلى باحثينا الكرام وللمحافظة على هذا الموروث العلمي إرتأينا وضع أدوات بحث تسهل عملية إستخراج المعلومات اللازمة على شكل فهرس، ذلك حتى يتسنى لهم الإطلاع على هذه الوثائق، فهناك فهرسين لبیت المال والبايليك وفهرس ثالث خاص بالمحاكم الشرعية والذي يتكون من ثمانية أجزاء (كراريس)، بالإضافة إلى قوائم وكشافات توجه الباحث لاقتناء المعلومات اللازمة متمنين أن تلبي هذه الفهارس رغبات باحثينا الكرام خاصة في مجال الأوقاف وما يتصل بها من أحكام وقضايا ومعاملات.

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن المعلومات التي يوفرها رصيد وثائق وقف الفترة العثمانية بالأرشيف الوطني الجزائري، تمكن الباحث من التعرف على واقع الحياة بالجزائر العثمانية وتجاوز المصادر التقليدية التي لا يمكن أن تعوض بأي حال من الأحوال المادة الخام التي يوفرها الرصيد الوثائقي للفترة العثمانية بمركز الأرشيف الوطني.